Institute of National Planning

تقرير الحلقة الأولي

سيمنار شباب الباحثين

"الاقتصاد الرقمي"

إدارة الحلقة:

أ. محمد المغربي

المدرس المساعد بمركز التخطيط الإجتماعي والثقافي

أ. مي مصطفي

المدرس المساعد بمركز التخطيط والتنمية الصناعية

المتحدثة:

أ. هبة الله هشام

المعيدة بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

٢٠١٩/١٠/٢٩

عقدت الحلقة الأولي من سيمينار شباب الباحثين ضمن الفاعليات العلمية لمعهد التخطيط القومي للعام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠١٩ يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٩/١٠/٢٩ بمقر المعهد – قاعة التعلم الالكتروني والتعليم عن بعد بالدور السابع الساعة العاشرة صباحًا، بحضور عدد من أساتذة معهد التخطيط القومي وأعضاء الهيئة العلمية المعاونة. حيث تناولت المتحدثة وهي الأستاذة/ هبة الله هشام – المعيدة بمركز السياسات الاقتصادية الكلية، موضوع الاقتصاد الرقمي كما فى العرض التقديمى المرفق.

وينقسم هذا التقرير إلى قسمين:

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة والذى تم استعراضه من خلال المتحدثة.

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

القسم الأول: المحتوى العلمي للحلقة:

مقدمة

تستعرض هذه الحلقة من سيمنار شباب الباحثين موضوع الاقتصاد الرقمي بالتطبيق على مصر، والذي يرتبط به عدة مفاهيم و مصطلحات ومنها التكنولوجيا الهائلة التي أدت إلى تطور وسائل الاتصالات بين الأفراد والمؤسسات و عملت بدورها على زيادة حدة المنافسة بين المنتجين، كما أن الاقتصاد الرقمي يعتمد بالأساس على الإنترنت وسرعة تبادل المعلومات، ومن أشهر تطبيقات الاقتصاد الرقمي E-commerce، E- Business، مما يحقق أكبر الأثر على النمو الاقتصادي للدولة.

١. نشأة ومفهوم الاقتصاد الرقمي
٢. دوافع ومزايا التحول إلى الاقتصاد الرقمي
٣. أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي
٤. هيكل الاقتصاد الرقمي
٥. تطبيقات الاقتصاد الرقمي
٦. مصر والتحول الرقمي (رؤية مصر ٢٠٣٠)
٧. معهد التخطيط القومي (الإنجازات والرؤية المستقبلية)

أولاً: نشأة ومفهوم الاقتصاد الرقمي

يرجع ظهور هذا النوع من الاقتصاد إلى التطورات التي شهدها الاقتصاد الأمريكي ، باعتباره أكبر اقتصاد في العالم.

يقصد بالاقتصاد الرقمي "ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويعتمد على التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما ".

ومن أشهر علماء الاقتصاد الذين كان لهم إسهامات في نشأة مفهوم الاقتصاد الرقمي: Varian,H وSchumpeter

ثانياً: دوافع ومزايا التحول إلى الاقتصاد الرقمي

- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات.

- يساعد الاقتصاد الرقمي على توفير الوقت والجهد.

- يعمل الاقتصاد الرقمي على دمج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي.

- يقضي على ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) وبالتالي يقدم حلولاً جذرية للتهرب الضريبي والجمركي وغيرها.

- يساهم الاقتصاد الرقمي في زيادة فرص التجارة العالمية و الوصول إلى الأسواق العالمية.

- يحسن الاقتصاد الرقمي من العلاقات بين الموردين والمصدرين والمنافسين والمتعاملين والمستثمرين والبنوك وشركات التأمين والمنتجين والأجهزة الحكومية والجمارك والضرائب والمؤسسات الدولية وغيرها.

- يؤدي الاقتصاد الرقمي إلى نشر مجتمع المعرفة، أو ما يسمى باقتصاد المعرفة.

- يعتمد الاقتصاد الرقمي على العقول البشرية بشكل رئيسي باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي، وبالتالي يستحدث وظائف جديدة، ويوفر العديد من فرص العمل.

- يمكن تطبيق الاقتصاد الرقمي في كل المؤسسات كالمكاتب والإدارات والمدارس وأيضًا المحال التجارية.

- يرغم الاقتصاد الرقمي كافة المؤسسات على الابتكار والتجديد والاستجابة لاحتياجات المستفيدين من الخدمة.

- يعطي المستهلك ثقة أكبر، وخيارات أوسع.

ثالثاً: أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي.

تواجه اقتصادات العديد من الدول وخاصة النامية صعوبات نحو تبني الاقتصاد الرقمي، أهمها:

- غياب البنية التحتية الداعمة لقيام الاقتصاد الرقمي في العديد من الدول.

- انعدام الثقة في المعاملات الإلكترونية، مثل السداد عن طريق الوسائل الإلكترونية، أو التصديق الإلكتروني للوثائق.

- ضعف الموارد البشرية، وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية.

- انتهاك قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم مقومات الصناعة المعلوماتية، فمن دونها لا يمكن للصناعة المعلوماتية أن تنهض، حيث إن انتهاك الأفراد أو الجهات الاعتبارية لحقوق ملكية تلك البرامج، يؤدي إلى هجرة العقول البرمجية لهذا النوع من الصناعة، وعليه لا بد من استصدار التشريعات التي تحفظ حقوق مطوري البرامج.

رابعاً: هيكل الاقتصاد الرقمي

يتكون الاقتصاد الرقمي من أربع متطلبات رئيسية وهي:

أولاً: البنية التحتية للإنترنت The Internet Infrastructure تتضمن هذه الطبقة شركات تقدم سلعا وخدمات تساعد على إنشاء وتشغيل شبكة البنية التحتية وتتمثل في

مزودو خدمة الإنترنت (ISP) مثل Link ADSL, Vodafone, Orange

٢- مصنعوا أجهزة الحاسب مثل Dell ,HP ,Sony

ثانياً: تطبيقات الإنترنت Internet Applications وهي تهيئ الظروف الملائمة لممارسة الأعمال إلكترونياً وتتمثل في:

١- تطبيقات تجارة الإنترنت مثل IBM/ Microsoft

٢- محركات البحث Google /Bing

٣ - تطبيقات الوسائط المتعددة مثل Adobe

ثالثاً: وسطاء الإنترنت The Internet Intermediaries

تعمل على تيسير وتوفير الوسائل المختلفة لتلاقي البائعين والمشترين عبر الإنترنت ومنها:-

١-مواقع وكلاء السفر مثل Trivago, Booking.com

٢-الأسواق الافتراضية مثل Jumia, Souq.com

٣ -مواقع التواصل الإجتماعي مثل Facebook/Twitter

رابعاً: تجارة الإنترنت The Internet Commerce ويتم من خلالها بيع السلع والخدمات إلى المستهلكين الأفراد أو الشركات عبر الإنترنت. -المزايدات مثل -eBayخدمات السداد الإلكتروني مثل Paypal

خامساً: تطبيقات الاقتصاد الرقمي

من أشهر تطبيقات الاقتصاد الرقمي تطبيقات مثل OLX، Vezeeta، المحافظ الإلكترونية، عدادات الكهرباء الرقمية، تعميم خدمة فوري في جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى تطبيقات حجز وسائل المواصلات مثل Swvl, Uber and Careem.

سادساً: مصر والتحول الرقمي رؤية مصر ٢٠٣٠

نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء إنفوجرافاً سلط من خلاله الضوء على الخطوات التي تتخذها الدولة المصرية في إطار التحول إلى المجتمع الرقمي، من أهمها تخصيص ٧.٨ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ لمشروع تحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمي للدولة المصرية.

ورصد الانفوجراف، الخطوات التي قامت بها مصر في إطار التحول إلى الاقتصاد الرقمي، أبرزها

١- إجراء إصلاحات هيكلية تضمنت (إنشاء المجلس القومي للمدفوعات، وإنشاء المجلس الأعلى للأمن السيبراني، وإنشاء المجلس الأعلى للتحول الرقمي)

٢- إطلاق مصر الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية في ٢٠١٧، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الانكتاد"، وذلك في إطار تشجيع التجارة الإلكترونية،

٣- تدشين مشروع البنية المعلوماتية المصرية لربط أكثر من ٧٠ قاعدة بيانات حكومية ببعضها.

٤- أن مشروع ميكنة آليات التحصيل الضريبي بالتعاون مع وزارة المالية يأتي أيضاً ضمن الخطوات التي قامت بها مصر في إطار التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

٥- تحويل بورسعيد إلى أول مدينة رقمية في مصر خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩.

٦- وأخيراً بناء عاصمة إدارية جديدة ترتكز على فلسفة التحول إلى حكومة رقمية.

كما رصد الإنفوجراف ارتفاع حجم الاستثمارات في قطاع الاتصالات بنسبة ٢٢,٩%، ليصل إلى ٣٥,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ٢٨,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧، وكذلك ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في مصر بنسبة ٧,٩%، ليصل إلى ٤٠,٩ مليون مستخدم عام ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ٣٧.٩ مليون مستخدم خلال عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، فضلاً عن زيادة عدد مشتركي الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول بنسبة ١٥,٧%، لتصل ٣٦.٢ مليون مشترك في مايو ٢٠١٩، مقارنة بـ ٣١.٣ مليون مشترك في مايو ٢٠١٨، في حين بلغت قيمة صادرات الخدمات الرقمية ٣,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ومن المتوقع أن تنمو صادرات القطاع بمعدل سنوي مركب نسبته ١٣,٤% ليصل إلى ٤,٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ وفقاً لمؤسسة IDC البحثية العالمية.

وجاء في الإنفوجراف علامات التقدم التي أحرزتها مصر في مجال التحول الرقمي، أبرزها إعلان شركة "جوجل" عن بدء تعيين فريق عمل لها يعمل في مكاتبها بالقاهرة، فضلاً عن تطلع الشركة للعمل بشكل أكثر قرباً مع مستخدميها وإطلاق المزيد من المبادرات في مصر، كما أعلنت شركة "أي بي أم" لتكنولوجيا المعلومات عن توسع نطاق أعمالها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بافتتاح مركز العملاء للابتكار والصناعة ومركز خدمات التسويق للشرق الأوسط وأفريقيا في مصر.

ورصد الإنفوجراف، أن التنفيذ الإلكتروني للموازنة العامة للدولة خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ قد ساهم في ضبط وحوكمة وتعزيز الشفافية للأداء المالي للدولة، فضلاً عن إحكام الرقابة على النفقات الحكومية ورفع كفاءة الإنفاق العام، بجانب تراجع عجز الموازنة مقارنة بالمستهدف تحقيقه (المستهدف ٨.٤%، الفعلي ٨.٢%)، وأخيراً تحقيق فائض أولى بالموازنة بنسبة ٢%.

وجاء في الانفوجراف، تحسن تصنيف مصر من بين ٥٥ دولة في مؤشر الشمول المالي لتحتل المرتبة الـ ٣٦ عام ٢٠١٨، مقارنة بالمرتبة الـ ٥١ عام ٢٠١٦، وذلك وفقاً لتقرير جلوبال ميكروسكوب الصادر عن مجلة "إيكونوميست"، وقد أشادت المجلة ذاتها بالجهود المصرية في هذا الصدد، قائلة " اتخذت مصر العديد من التدابير وحققت دفعة قوية لتحسين الشمول المالي منذ عام ٢٠١٦".

وأوضح الإنفوجراف، الطفرة التي حققتها مصر في قطاع الشمول المالي والاتصالات، حيث وصل إجمالي عدد مكاتب البريد التي تم ربطها بالشبكة لتأدية الخدمات المالية المميكنة للجمهور في إطار دعم جهود الشمول المالي حتى الآن ٣٩١١ مكتباً بريدياً، وكذلك وصل عدد المستفيدين من ميكنة صرف المعاشات من خلال بطاقات الصرف الآلي إلى ٦,٥ مليون مستفيد حتى الآن، فضلاً عن إتاحة ثمان خدمات إلكترونية منها: سداد مخالفات المرور، واستخراج شهادات براءة الذمة، وجارٍ إتاحة ٢٠ خدمة أخرى.

ورصد الإنفوجراف، إصدار ٣٠.٤ مليون بطاقة إلكترونية بنهاية سبتمبر ٢٠١٨، فضلاً عن أن عدد نقاط البيع الإلكتروني في مصر بلغ ٧٤.٢ ألف نقطة، ومن المستهدف الوصول إلى مليون نقطة بيع إلكتروني خلال ٣ سنوات، كما أن عدد الحسابات المقترنة بالإنترنت البنكي قد وصل إلى ٢.١ مليون حساب عام ٢٠١٨، في حين بلغ عدد البنوك التي تقدم خدمة الإنترنت البنكي إلى ٣٢ بنك عام ٢٠١٨.

وفي نفس السياق، فقد جاء في الإنفوجراف، أن عدد ماكينات الصراف الآلي (ATM) في مصر قد بلغ ١١.٩ ألف ماكينة عام ٢٠١٨، وفي مارس ٢٠١٩ وافق مجلس النواب على قانون الدفع غير النقدي ليلزم كافة الجهات بإتاحة قبول وسيلة الدفع الإلكتروني، كما وقعت وزارة التخطيط مذكرة تفاهم مع شركة فيزا لنشر ثقافة المدفوعات الرقمية وذلك في مارس ٢٠١٩، وأعلنت وزارة المالية في مايو ٢٠١٩ بدء تطبيق قرارها بعدم قبول أي مدفوعات نقدية أعلى من ٥٠٠ جنيه بنظام الدفع النقدي، وأخيراً تسلم البنك المركزي المصري رئاسة مجلس إدارة التحالف الدولي للشمول المالي في سبتمبر ٢٠١٩.

ورصد الانفوجراف، إطلاق المنظومة الوطنية للدفع "ميزة" في ديسمبر ٢٠١٨، والتي تهدف إلى تشجيع المواطنين للإقبال على المعاملات الإلكترونية، بجانب التحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، حيث

بلغ عدد البنوك التي لديها رخصة إصدار "ميزة"، ١٢ بنك، منها ٤ بنوك بدأت الإصدار الفعلي، علماً بأن هناك ٥,٥ مليون بطاقة "ميزة" جاهزة مجاناً للمواطنين.

كارت ميزة هو عباره عن كارت موحد للمدفوعات يتمكن من خلاله العميل بإجراء جميع تعاملاته المالية من مختلف البنوك باستخدام حساباته البنكية مجتمعة في هذا الكارت. حيث يتم ربط جميع الحسابات البنكية على هذا الكارت فقط، وبالتالي يتمكن الشخص من إجراء أي معاملات مصرفية باستخدام كارت "ميزة" فقط. ويمكن المواطن من صرف الدعم النقدي الحكومي مثل دعم التموين والخبز كما يستخدم الكارت في سحب النقود من أي ماكينة صراف آلي. كما يمكن استخدام الكارت كبطاقة مدينة " "Debit Cardبحيث يقوم باستخدامها داخل المحلات والمتاجر عبر أجهزة POS بكل سهولة.

يمكن استخدام الكارت كبطاقة دائنة " "Credit Card وبالتالي الشراء أونلاين والشراء بالتقسيط والشراء بدون وجود رصيد.

<u>سابعاً: معهد التخطيط القومي (الإنجازات والرؤية المستقبلية)</u>

أولاً: إنجازات معهد التخطيط القومي بالتركيز على الاقتصاد الرقمي (ما تم) ويمكن تناولا من خلال:

الإصدارات

علاء زهران واخرون، "متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة في مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٧٧ ،معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو ٢٠١٧.

محرم الحداد وآخرون، " التغير الهيكلي لقطاع المعلومات في مصر بالتركيز على الصادرات " سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يناير ٢٠١٩.

عصام الجوهري، " سبل تطوير صناعة التعهيد للبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في مصر في إطار روية ٢٠٣٠ "، سلسلة المذكرات الخارجية ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، يناير ٢٠١٨.

جاري استكمال سلسلة قضايا التخطيط والتنمية الخاصة بقطاع المعلومات بالتركيز على الاستثمارات للأستاذ الدكتور/ محرم الحداد.

الفعاليات العلمية

- عدد من اللقاءات التليفزيونية مع الأستاذ الدكتور/ علاء زهران – رئيس المعهد عن الاقتصاد الرقمي، حيث أكد سيادته على أن الاقتصاد الرقمي له عدة مميزات وأهمها دمج القطاع الغير رسمي في الاقتصاد الرسمي والقضاء على مشكلة التهرب الضريبي.

- عرضت أ.د/ أماني الريس أولى حلقات المتابعات العلمية للعام الأكاديمي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، بعنوان « تقرير قياس مجتمع المعلومات ٢٠١٨».

- تم عقد رابع الفاعليات العلمية لنشاط "لقاء الخبراء" للعام الأكاديمي ٢٠١٩/٢٠١٨ حول موضوع "الثورة الصناعية وتحديات التنمية المستدامة" لمركز التخطيط والتنمية الصناعية.

ثانياً: الرؤية المستقبلية للمعهد لتفعيل التحول إلى الاقتصاد الرقمي (خطوات متوقع تطبيقها في المستقبل القريب)

- تعزيز تطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية E- Archiving System

- تفعيل التوقيع الإلكتروني Electronic Signature

- تطبيق المعهد على الموبايل لتسهيل شئون جميع العاملين بالمعهد Mobile app for employees affairs

- إمكانية تفعيل شبكة داخلية للمعهد (Intranet) لتعزيز التواصل بين رئيس المعهد و مديري المراكز وأعضاء الهيئة العلمية والعلمية المعاونة والعاملين بالمعهد

القسم الثاني: أهم المداخلات والمناقشات

اتسمت مداخلات السادة الحضور بالتنوع بين الأسئلة والاستفسارات اضافة الى بعض التعليقات التطويرية حيث يمكن عرضها بايجاز فى النقاط التالية:

- هناك دورا هاما لمعهد التخطيط القومى فى الاسهام فى الرقمنة ونشر الوعى الثقافى بمتطلباتها، وكذلك التنسيق بين الأبعاد التكنولوجية والاجتماعية لعملية التحول الرقمى من أجل تعظيم الاستفادة ومراعاة تجنب السلبيات المحتملة.

- يعد الاقتصاد الرقمى بعدا رئيسيا من أبعاد الثورة الصناعية الرابعة، التى تتسم بمزيد من التعقد وتدفق البيانات الضخمة، وتحليل مضامينها وفهم دلائلها، ومن ثم الحاجة للمنظور الكلى والشمولى.

- من الأهمية بمكان دراسة تأثير الاقتصاد الرقمى على نظم الادارة ومركزية نظام الدولة، وبحث انعكاساتها من حيث دعم مركزية القرار أو لا مركزيته.

- يدعم الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته موقف مصر فى المؤشرات الدولية من خلال دعم تنافسيتها فى مجال خدمات الاستثمار والخدمات المالية والحوكمة.

- هناك ضرورة للموزانة بين الوتيرة المتسارعة للمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحادثة والمسار التقليدى الأقل سرعة للمتغيرات الاجتماعية والثقافية، ويمكن لمؤسسات وطنية أصيلة كمعهد التخطيط القومي القيام بدور فعال فى هذا المجال.

- ان الحذر مطلوب دائما فى التعامل مع المستجدات خاصة المنتجة خارج الأطر الثقافية المحلية، حيث يمكن أن تنشأ آثارا سلبية من تطبيقات اقتصادية رقمية تمس اللياقة الصحية ومعدلات ممارسة الرياضة والأنشطة الحركية المختلفة.

- تختلط عدة مفاهيم وتتصل ببعضها البعض في اطار الثورة الصناعية الرابعة، ومنها ثورة الاتصالات، الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمى، والعملات الرقمية، وسلاسل الكتل والقيمة.

- تبرز أهمية قصوى لتطبيق معايير الحوكمة والشفافية في تقييم تجربة الحكومات فى تخصيص المليارات من الجنيهات في تمويل بخطط التحول الرقمي، بحيث يتمكن الباحثون والخبراء من قياس الأثر والمردود وتقديم مقترحات تطويرية جادة وواقية لمتخذى القرار.

- من ناحية الروافد التعليمية المؤهلة للكوادر البشرية المعنية بالعمل تحت مظلة الاقتصاد الرقمى، لابد من مراجعة البرامج الجامكعية وتخصصاتها وتقديم برامج محدثة من حيث المضمون والمواكبة لمقتضيات العصر وعدم الاكتفاء بمجرد تغيير المسيات واطلاق درجات علمية جديدة فى المسمى ولكنها تظل تقليدية فى المحتوى والمضمون.

- يعتبر موضوع قياس أثر الاقتصاد الرقمى على التنمية في مصر من الموضوعات البحثية الجديرة بالدراسة والاهتمام فى المرحلة القادمة.